



جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني



Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مَجَلَّةُ كَلِيَّةِ

الإمام الأمام
عصر الرسالة

مَجَلَّةُ عِلْمِيَّةُ فَصْلِيَّةُ مَحْكَمَةٌ
أقرأ في هذا العدد:

حرية الرأي والتعبير في عصر الرسالة
أ.د. ساجدة محمد زكي محمود

الرؤيا الإصلاحية الاجتماعية في فكر الشيخ محمد الغزالي «رحمه الله»
أ.م.د. محمد سعيد عبد - أ.د. محمود جاسم معيدي

موقف الماتريدية من مسألة المائنة عند الضرورية (دراسة نقدية)
أ.م.د. أحمد عبد الجبار عمران القاضي

إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم التفسير (الواقع والطموح)
أ.م.د. عباس مطلق عباس

البناء الانفعالي والذهني في شخصية امرئ القيس ومعلقته
أ.م.د. إياد سالم إبراهيم نمال الجنابي

المقدس بوصفه استراتيجية خطابية في هاشميات الكُميت بن زيد الأسدي قراءة في التمثيل الشعري والدلالة
أ.م.د. جمال فاضل فرحان

أزمة الهوية في رواية (زينب وماري وباسمين) لميسلون هادي
أ.م.د. غانم أحمد حسين علوان

الجزء
العدد ٥٦

الجزء

العدد ٥٦

ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

Al- Imam Al-Adham
University College

A.D 2026

A.H 1447

الجزء الأول - العدد السادس والخمسون
ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

ISSN: 1817-6674
رقم الإبداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17
coll.magazine@imamaladham.edu.iq



ISSN: 1817-6674

رقم الإبداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مَجَلَّةُ كَلْبِيَّةُ
الإمام الأعظم الجامع

العدد السادس والخمسون

«الجزء الأول»

ذي الحجة ١٤٤٧ هـ

حزيران ٢٠٢٦ م

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

- أ.د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد عضو
أ.د. نور سعد محسن عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت عضو
أ.د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث عضو

شروط النشر في مجلة
كلية الإمام الأعظم الجامعة / العراق



الرقم الدولي ISSN: 1817 - 6674

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو ٨١٨ في ٢٠٠٥/٣/١٧ م

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجالات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤.

شروط النشر العامة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (Impact Factor)، تمهيداً لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١. ألا يكون البحث منشوراً سابقاً في مجلة أخرى، وألا يكون جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقع نموذج تعهدٍ بالألا يكون البحث منشوراً، أو سبق تقديمه للنشر في مجلة أخرى، وألا يقدمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢. ألا يذكر اسم الباحث أو أي إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣. ألا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤. أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:
 - أ. عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.
 - ب. اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.
 - ج. مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
 - د. رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.
 ٥. يقدم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يقل على (١٥٠) كلمة.
 ٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Keyword)، باللغة العربية والإنجليزية.
 ٧. على الباحث اتباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.
 ٨. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الأمريكي وكما يأتي:
 - مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).
 - قائمة المصادر باللغة العربية (APA).
 - قائمة المصادر باللغة الإنكليزية (APA).
 ٩. الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues>.
 ١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.
 ١١. يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.
 ١٢. تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.
 ١٣. الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤. تُعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.
١٥. تنشر المجلة أعداداً خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.
١٦. أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.
١٧. تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.
١٨. يزود الباحث بنسختين مستقلة، بعد النشر.
٢٠. يتم إرسال الأبحاث على منصة المجلة <https://journal.imamaladham.edu.iq/index.php/al-Imam-Adham/user/register> أو من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

شروط النشر (الفنيّة):

- ١ - يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألاً يزيد على خمس وعشرين صحيفة.
- ٢ - تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الأمريكي وكما يأتي:
- مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).
 - قائمة المصادر باللغة العربية (APA).
 - قائمة المصادر باللغة الانكليزية.
- ٣ - حجم الخط ل (١٦).
- ٤ - نوع الخط باللغة العربية (Simplified Arabic) واللغة الإنجليزية (Times New Roman) . - ملاحظة: في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره. - يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@imamaladham.edu.iq أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٠٩٦٤٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي <https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues>

مميزات المجلة:

- ١ - سياسة الوصول المفتوح: جميع الأبحاث متاحة مجاناً فور نشرها.
- ٢ - تُنشر أربعة أعداد سنوياً منذ عام ٢٠٠٥.
- ٣ - تستخدم برامج متقدمة للكشف عن الانتحال لضمان الأمانة العلمية.
- ٤ - تُعنى بنشر الأبحاث التي تواكب التطورات وتسهم في معالجة قضايا المجتمع والحد من الظواهر السلبية.
- ٥ - تنشر أعمال المؤتمرات والندوات المتخصصة.

كلمة العدد السادس والخمسين

مع إسدال الستار على موسم الامتحانات النهائية، يحسن التوقف عند مرحلة توصف بأنها خاتمةً لجهدٍ علمي امتد لأيام طوال من العمل الأكاديمي، وتليها مرحلة لا تقل أهمية في رسالة الأستاذ الجامعي، وهي مرحلة البحث العلمي والإنتاج المعرفي. فإن الحياة الجامعية لا تُقاس بفاعلية برامجها التعليمية فحسب، بل بقدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها، والإسهام في معالجة قضايا المجتمع والإنسانية. فدور الأستاذ الجامعي لا ينتهي عند حدود التدريس فحسب، بل يبدأ فصل جديد من النشاط العلمي والمهني، والإسهام في رفع المكانة الأكاديمية لمؤسساتنا من خلال إنتاج معرفي يتسم بالجدة والمنهجية والأثر لا سيما بما يتكامل بنتاج البحث العلمي الذي يرفد العلوم بنتائج علمية رصينة.

هيئة التحرير

المحتويات

١. حرية الرأي والتعبير في عصر الرسالة ١١
أ.د. ساجدة محمد زكي محمود
٢. موقفُ الماتريديَّة من مسألة المائيَّة عند الضراريَّة (دراسة نقدية) ٣٧
أ.م.د. أحمد عبد الجبار عمران القاضي
٣. البناء الانفعالي والذهني في شخصية امرئ القيس ومعلقته ٥٥
أ.م.د. إياد سالم إبراهيم نمال الجنابي
٤. المقدّس بوصفه استراتيجيّة خطايية في هاشميات الكُميَّت بن زيد الأسدي قراءة في التمثيل الشعري والدلالة ٨٩
أ.م.د. جمال فاضل فرحان
٥. أثر القواعد الفقهيّة في إختلاف الأحكام بين المذاهب (دراسة فقهية مقارنة) ١١٩
أ.م.د. طالب أحمد عواد
٦. إمكانيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم التفسير (الواقع والطموح) ١٦٥
أ.م.د. عباس مطلق عباس
٧. أزمة الهوية في رواية (زينب وماري وياسمين) لميسلون هادي ١٨٧
أ.م.د. غانم أحمد حسين علوان
٨. الرؤيا الإصلاحية الاجتماعية في فكر الشيخ محمد الغزالي «رحمه الله» ٢١٧
أ.م.د. محمد سعيد عبد
- أ.د. محمود جاسم معيدي
٩. التماسك النصي في ديوان زمان الصمت (قصيدة عتبه بيضاء أنموذجاً) - دراسة نحوية - .. ٢٥١
م. سوزان كامل عبد غيلان
١٠. أثر المتابعات والشواهد في تغيير أحكام الحديث ٢٧٩
م.د. أحمد عطا الله رحيم عبدالرزاق الكبيسي
١١. الحرب التجارية في السيرة النبوية ٣٠٥
م.د. أحمد علوان صالح الجبوري

١٢. تجليات البلاغة العربية في الشعر الحديث (دراسة تطبيقية على نماذج مختارة).... ٣٢٣ م.د. حامد خليل مطر.....
١٣. حديث (إِنَّ أَمَامَ الدَّجَالِ سِنِينَ خَدَاعَةً) «دراسة نقدية موضوعية»..... ٣٤٣ م.د. حردان عبد إبراهيم.....
١٤. النظام القانوني لسوء النية وأثره على العلاقة التعاقدية..... ٣٦٧ م.د. رؤى عبد الستار صالح.....
١٥. تأثير التسويق الوردي في تشكيل مواقف النساء تجاه العلامة التجارية وانعكاسها على نوايا الشراء في سوق السلع الفاخرة..... ٣٨٩ م.د. محمد صالح حسن النداوي.....
١٦. الجواز عند ابن جني في كتاب اللمع - دراسة نحوية - ٤٣٥ م.د. مهند عبد الجبار حسن.....
١٧. الخلاف النحوي في الأصول لابن السراج (٣١٦هـ) (دراسة إحصائية)..... ٤٦٣ م.د. نور أحمد عبد الله اكريم.....
١٨. التلاحم السياقي والوحدة البنائية في القرآن الكريم علم المناسبات أصولاً وتطبيقاً... ٤٩٣ م.م. الهام زيد عبيد.....
١٩. منهج الإمام نظام الدين النيسابوري (ت ٧٣٠هـ) في الرد على المشبهة والمجسمة من تفسيره غرائب القرآن ورغائب الفرقان - دراسة عقدية - ٥١١ م.م. خضير عامر خضير.....
٢٠. الإمام الجويني (ت ٤٧٨ هـ) ومنهجه بكتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة..... ٥٣٣ م.م. عبد المجيد رشيد عبد المجيد.....
٢١. البنية الطبقيّة وأثر التحولات الاجتماعية في تشكيل شخصيات الرواية: رواية «مواسم البراءة» نموذجًا..... ٥٤٩ م.م. فارس فاضل محمود.....
٢٢. المنهج التربوي لوصايا لقمان لإبنة في سورة لقمان..... ٥٦٩ م.م. قاسم محمد أحمد المجمعي.....
٢٣. تطبيقات قاعدة المشقة تجلب التيسير في السفر المعاصر (الطيران) نموذجاً..... ٥٩٣ م.م. هبة مجيد أحمد.....

الجواز عند ابن جني في كتاب اللمع - دراسة نحوية -

“Al - Jawaz According to Ibn Jinni in His Book
Al - Luma ‘A Grammatical Study”

إعداد الباحث

م.د. مهند عبد الجبار حسن

جامعة سامراء - كلية الهندسة - قسم الهندسة المدني

Researcher:

Lect. Dr. Muhamnd Abdul Jabbar Hassan

University Of Samarra - Gollege Of Engineering

Department Of Civil Engineering

mohanad.abduljabbar@uosamarra.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/ ٤ / ١

الملخص

يعد كتاب اللمع في العربية من أبرز المؤلفات النحوية التي ألفها ابن جني، وهو كتاب مختصر في النحو العربي، وقد وضعه ليكون مدخلاً ميسراً لفهم قواعد اللغة العربية وأصولها وقد شرح عدة شرح، فأخذت مصطلح الجواز عنده، وبينته وفقاً لقواعد اللغة، فالمصطلح يمنح المتكلم مساحة من الحرية في اختيار الأوجه الإعرابية والتراكيب بحيث لا يكون أحدهما واجباً والآخر ممتنعاً، فالمصطلح يُظهر مرونة اللغة العربية وسعتها في التعبير.

الكلمات المفتاحية: (كتاب اللمع - العربية - المؤلفات النحوية - ابن جني - النحو).

Abstract:

The book *Al - Luma' fi al - 'Arabiyya* is considered one of the most prominent grammatical works authored by Ibn Jinni. It is a concise book on Arabic grammar, written as an accessible introduction to understanding the قواعد (rules) and foundations of the Arabic language. The book has been explained by several commentators. In this study, I examined the concept of “permissibility” (*al - jawāz*) as presented by Ibn Jinni and clarified it according to grammatical principles. This concept grants the speaker a degree of flexibility in choosing between different grammatical and structural forms, such that neither option is obligatory nor the other prohibited. Thus, the concept highlights the flexibility and richness of the Arabic language.

Keywords: (*Al - Luma' Book - Arabic - Grammatical Works - Ibn Jinni - Grammar*)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد؛

يعد كتاب اللمع في العربية مصدراً مهماً من مصادر اللغة العربية التي ألفها ابن جنبي، وهو كتاب مختصر في النحو العربي، وقد وضعه ليكون مدخلاً ميسراً لفهم قواعد اللغة العربية وأصولها وقد شرح عدة شرح، فأخذت مصطلح الجواز عنده، وبينته وفقاً لقواعد اللغة، فالمصطلح يمنح المتكلم مساحة من الحرية في اختيار الأوجه الإعرابية والتراكيب بحيث لا يكون أحدهما واجباً والآخر ممتنعاً، فالمصطلح يُظهر مرونة اللغة العربية وسعتها.

فاخترتُ أن يكون عنوان البحث هو: (الجواز عند ابن جنبي في كتاب اللمع دراسة نحوية) أما سبب اختيار هذا العنوان رغبة في الوقوف على منهج ابن جنبي في عرض مسائل الجواز لما له أثر في بيان تعدد الأوجه الإعرابية.

وقد سعت جاهداً إلى بيان هذا المصطلح وإبراز القيمة العلمية لهذا الموضوع في إظهار مرونة اللغة العربية واتساعها وبيان أثر الجواز في توجيه المعاني.

وقد أخذت مشتقات الفعل جاز ويجوز وجائز ولا يوجد سوى هذه المصطلحات في كتابه.

وقد قسمت البحث على تمهيد واثنى عشر مطلباً، وقد جاء التمهيد بعنوان: (الجواز لغة واصطلاحاً) وجاء المطلب الأول بعنوان: (الوقف على الاسم المنقوص)، وجاء المطلب الثاني بعنوان (تقديم الخبر على المبتدأ)، وجاء المطلب الثالث بعنوان: (تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها) وجاء المطلب الرابع بعنوان: (تقديم معولي «ظن» على «ظن» وأخواتها)، وجاء المطلب الخامس بعنوان: (استعمال أسماء المبهمة والمختصة ظروفًا)، وجاء المطلب السادس بعنوان: (تقديم الحال على عاملها)، وجاء المطلب السابع بعنوان: (الاستثناء ب«إلا»)، وجاء المطلب الثامن بعنوان: (حذف حرف النداء)، وجاء المطلب التاسع بعنوان: (نعت المنادى المفرد)، وجاء المطلب العاشر بعنوان: (ترخيم الاسم الثلاثي المنتهي بهاء التأنيث)، وجاء المطلب الحادي عشر بعنوان: (إظهار «أن» الناصبة بعد حرف اللام)، وجاء المطلب الثاني عشر بعنوان: (جواز حذف «أن» من خبر عسى).

وبعد هذا البحث جاءت الخاتمة، وفيها ذكرت النتائج التي توصل إليها البحث.
منهجي في هذا البحث:

- ١ - اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تتبع مواضع الجواز في كتاب اللمع.
- ٢ - جمعت المسائل التي ذكر فيها هذا المصطلح وبينتها.

التمهيد: الجواز لغة واصطلاحًا

الجواز لغة: ورد تعريف مصطلح الجواز في المعاجم العربية على عدة تعريفات منها:

- ١ - ذكر الجوهري: أن تعريف الجواز لغة فقال: «جُزْتُ الموضوع أجوزُهُ جَوَازًا: سلكته وسرت فيه. وَأَجَزْتُهُ: خَلَفْتُهُ وَقَطَعْتَهُ... وَأَجَازَ لَهُ أَي سَوَّغَ لَهُ ذَلِكَ» ((الجوهري، ١٩٨٧، ٨٧٠ / ٣)

- ٢ - ذكر ابن منظور: جاز الموضوع جوازًا، وأجازه غيره وجازه أي سار فيه وسلكه وجوز له ما صنعه وأجاز له أي سوغ له وأجاز رأيه (ابن منظور، د.ت، ٣٢٦/٥).

اصطلاحًا: يعرف الجواز بأنه كل ما تبيحه اللغة من وجوه نحوية أو صرفية أو لغوية مختلفة من غير أن يكون هناك إلزام بوجه واحد دون غيره، والجواز اللغوي بصفة عامة كأي حكم من الأحكام يمكن مخالفته ومعارضته أو الإجماع عليه أو قبوله (اللبدي، ١٩٨٥، ٥٩ - ٦٠).
ويمكن ان نعرف مصطلح الجواز: هو إمكان مجيء أكثر من وجه لغوي أو نحوي أو صرفي في المسألة الواحدة، دون إلزام بوجه واحد محدد؛ وذلك لما تسمح به العربية من مرونة ورخصة، تمكن المتكلم من العدول عن بعض القواعد أو مخالفتها مع بقاء جميع الوجوه صحيحة ما دام لها شاهد أو تعليل معتبر.

المطلب الأول: الوقف على الاسم المنقوص

ذكر ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) أنه يجوز الوقف على الاسم المنقوص فتقول في حالة الوقف «هَذَا قَاضٍ» و«مررت بقاض» بحذف الياء عند الوقف ويجوز أيضًا إثبات الياء عند الوقف فتقول: «هَذَا قَاضِي» و«مررت بقاضي»، وحينئذ يكون الاعراب بحركات مقدرة فنقول في حالة الرفع قاضي خبر مرفوع وعلامة رفعة الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل أما في حالة الجر اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها للثقل، أما في حالة النصب

فتقول: «رَأَيْتُ قَاضِيًا» ويكون الوقف عليها بالألف كَمَا تقول «رَأَيْتُ زَيْدًا» (ابن جنبي، د.ت، ١٥).

ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الاسم المنقوص النكرة قولهم: هذا قاض وهذا عم، تريد العمي بإثبات الياء فالكلام الجيد والكثير هو الوقف عليها بدون ياء فيكون هذا قاض اعرابها خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدره على الياء المحذوفة منع من ظهورها للثقل، وبعضهم وقف عليها بإثبات الياء وهذا ما حدث بها أبو خطاب ويونس ممن نثق بعريته (سيبويه، ١٩٨٨، ١٨٣/٤)، فأما الوقوف على الاسم المنقوص النكرة ففيه وجهان الأجود هو حذف الياء واسكان الحرف الذي قبل الياء المحذوفة في حالة الرفع والجر فتقول: في الرفع جاء قاض وفي الجر مررت بقاض، والثاني: يجوز اثبات الياء في حالتي الرفع والجر فتقول: في الرفع جاء قاضي وفي الجر مررت بقاضي والعلة في جواز هذا أن التنوين لما زال في الوقف عادت الياء، أما في حالة النصب فيلزم حالة واحدة وهو أن تبدل من التنوين ألفًا فتقول: رأيت قاضيًا. (أحمد بن بابشاذ، ١٩٧٧، ١١٥/١) و(ابن الخشاب، ١٩٧٢، ٤٢).

وذكر أبو بركات الأنباري (٥٧٧هـ) أن هناك خلاف بين النحويين في الوقف على الاسم المنقوص فإذا أردت الوقف على الاسم المنقوص في حالتي الرفع أو الجر، فهناك طريقتان: إما حذف الياء، أو إثباتها. وقد اختلف النحويون في أيهما أفضل؛ فرأى سيبويه أن حذف الياء هو الأجود، لأنه يوافق الأصل في الوصل، إذ إن الوصل هو الأساس في الكلام. بينما رأى يونس بن حبيب أن إثبات الياء هو الأفضل، لأن حذفها في الأصل كان بسبب التنوين، وعند الوقف لا يوجد تنوين، لذلك ينبغي إرجاع الياء، وقد ورد في بعض القراءات لقوله تعالى في القرآن الكريم حذف الياء كقوله تعالى ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٦] وفي قراءات أخرى إثباتها.

أما إذا كان الاسم المنقوص منصوبًا، فإن تنوينه يُبدل ألفًا عند الوقف، كما هو الحال في بقية الأسماء المنصرفة، فنقول: «رَأَيْتُ قَاضِيًا» كما نقول: «رَأَيْتُ ضَارِبًا» (أبو بركات الأنباري: ١٩٩٩، ٥٥).

فالخلاف بين العلماء في الاسم المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر، فالأجود أن نقف عليه بحذف الياء وهذا ما ذهب إليه أكثر العلماء، ويعود السبب وراء ذلك أن الوصل هو الأصل فعندما نقف عليه نسكن الحرف الذي قبل الياء المحذوفة ونعوض عن الياء المحذوفة بالكسر وهذا ما بينه علماء اللغة وجوز بعض العلماء الوجه الثاني هو إثبات الياء ورجحوا أن التنوين لما

زال في الوقف رجعت إليه الياء، واستدلوا ببعض الآيات القرآنية، فيكون كلا الوجهين جائز.

المطلب الثاني: تقديم الخبر على المبتدأ

ذكر ابن جني أنه يجوز في الجملة الاسمية أن يُقدّم الخبر على المبتدأ، فنقول: «قائمٌ زيدٌ» و «خلفك بكرٌ» والتقدير: «زيدٌ قائمٌ» و «بكرٌ خلفك»، لكن قدّم الخبر فيهما توسّعاً في الكلام؛ لأن النية فيهما التأخير. (ابن جني د.ت، ٣٠).

في حين أن الخليل يرى أن هذا الأسلوب يُستقبح إذا لم يُجعل «قائمٌ» مبتدأً مقدّمًا. وقد شبّه هذه المسألة بغيرها، فكما يجوز التقديم والتأخير في نحو: «ضربَ زيداً عمروٌ»، حيث رُفِعَ «عمرو» بالفعل «ضرب»، مع أن الأصل أن يتقدّم «عمرو» ويتأخّر «زيد»، فكذلك الأمر هنا. إذ الأصل أن يتقدّم المبتدأ ويأتي الخبر بعده، وهذا هو الوجه الموافق للقياس، وهو أفصح في العربية. (سيبويه، ١٩٨٨، ١٢٧/٢)، في حين نجد ابن السراج إذا لم يأت شيئاً قبله فهو قبيح ويجوز هذا التقديم على قبح (ابن السراج د.ت، ٦٠/١).

فقولك: «قائمٌ زيدٌ» فهذا التركيب قبيح إذا اعتبرت «قائمٌ» مبتدأً و«زيدٌ» خبراً، أو جعلت «زيداً» فاعلاً لاسم الفاعل «قائمٌ». أمّا إذا جعلت «قائمٌ» خبراً مقدّمًا و«زيدٌ» مبتدأً مؤخراً، فلا قبح في ذلك؛ لأن التقدير في الأصل: «زيدٌ قائمٌ»، مع نية تأخير المبتدأ. وهذا يشبه قولك: «ضربَ زيداً عمروٌ»، حيث الأصل: «ضربَ عمروٌ زيداً»، فتمّ تقديم المفعول وتأخير الفاعل، مع بقاء الترتيب الأصلي مقصوداً في التقدير (السيرافي، ٢٠٠٨، ٤٥٧/٢).

ذكر أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) إنك إذا حوّلت الفعل إلى اسم فاعل، ثم رفعت به الفاعل من غير أن يسبقه ما يعتمد عليه، كان ذلك قبيحاً في الاستعمال. فبدل أن تقول: «قام زيدٌ» و«قام الزيدان»، لا يصح أن تقول: «قائمٌ زيدٌ» أو «قائمٌ الزيدان» على هذا الوجه. وسبب القبح هنا ليس فساد المعنى، بل اضطراب في الصياغة؛ لأنك إذا قلت: «قائمٌ الزيدان» جعلت «قائمٌ» مبتدأً، و«الزيدان» فاعلاً متممًا له، فيبقى المبتدأ بلا خبر، وهذا خلل في التركيب. ولو كان هذا جائزاً، لجاز أيضاً أن تقول: «ضاربٌ زيداً» وتجعل «زيداً» من تمامه دون أن يكون للجملة خبر، وهذا غير مقبول، من يجيز هذا يرى أن الفاعل يمكن أن يقوم مقام الخبر، لكن هذا القول يحتاج إلى دليل. والصحيح أن اسم الفاعل لا يعمل في رفع الفاعل ونصب المفعول إلا إذا كان معتمداً على شيء قبله، كأن يكون خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو صلة ومن أمثلة ذلك: «كان زيدٌ قائماً أبو» و «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدٌ» و «هذا زيدٌ ضارباً

أبوه أخاك و «مررت بالضارب أخاك» ففي هذه الأمثلة اعتمد اسم الفاعل على ما قبله، فصح عمله (السيرافي: ٢٠٠٨، ٤٥٨/٢). وسأل أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أبا بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) عن سبب استقباح رفع «زيد» ب «قائم» في هذا الموضع، فأجاب بأن الكلام في العربية يقوم على ضربين معروفين: إما فعل مع فاعله، أو مبتدأ مع خبره. وهذا التركيب لا ينتمي إلى أيٍّ منهما؛ فهو ليس فعلاً يعمل في فاعله، ولا هو مبتدأ تام يأتي بعده خبره، ولذلك عدَّ خارجاً عن الأسلوب المألوف فاستقبِح. ما إذا حُمِلَ الكلام على نية التأخير، أي بجعل «قائم» خبراً مقدماً و«زيد» مبتدأً مؤخرًا، صار التركيب مستقيماً وحسنًا في الاستعمال (أبو علي الفارسي ١٩٩٠، ٢٨١/١). ويرى ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أن «قائم» لفظ نكرة، أي غير محدّد عند المخاطب، ولذلك لا يُحسن تقديمه على أنه خبر؛ لأن الخبر ينبغي أن يضيف فائدة يفهمها المخاطب بوضوح، كما لا يصح جعل «زيد» خبراً في هذا التركيب؛ لأن الاسم المعروف لا يقدّم فائدة جديدة هنا. فالعبرة في التعريف والتنكير ليست بعلم المتكلم، بل بما يدركه المخاطب، فمثلاً حين تقول: «عندي رجل»، تظل كلمة «رجل» نكرة بالنسبة للمخاطب، حتى لو كان المتكلم يعرف هذا الرجل. لذلك يُراعى حال المخاطب في تحديد كون الكلمة معرفة أو نكرة، ليحصل الفهم المقصود (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٢٢٥/١).

أما الشريف عمر الكوفي (ت ٥٣٩هـ) ذكر أن ابن جني قدمه اتساعاً والنية هي التأخير فتقول قائم زيد والتقدير زيد قائم وفي قائم ضمير راجع إلى زيد فقدم عليه إذا كانت النية به التأخير (الكوفي، ٢٠٠٢ م ١١٥).

ومن خلال آراء العلماء يتبين إذا أردت التقديم وتجعل قائم هي المبتدأ وزيد هو الخبر فهذا لا يجوز وأن جاز ذلك فهو على قبح، وهذا ما أراد به الخليل أما إذا كان على نية التقديم أي قائم خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر فهذا جائز وعده عربياً جيداً في كلام العرب، أما ابن جني قد خرج له على نية المتكلم، وعلى هذا يجوز إذا كانت نية المتكلم على التقديم وإذا كانت النية على التأخير فلا يجوز، ولم يستقبِح العلماء هذا القول «أ قائم زيد» بأن يسبق بنفي أو استفهام بل استقبحت هذا المثال: «قائم زيد».

المطلب الثالث: تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها

ذكر ابن جني أنه يجوز تقديم خبر وأخواتها على الاسم، بل ويجوز أيضاً تقديمه على الفعل نفسه فنقول: «كان زيد قائماً» (وهو الأصل) و «كان قائماً زيداً» (بتقديم الخبر على الاسم)

و «قائماً كان زيد» (بتقديم الخبر على الفعل واسمه) وكذلك في «ليس» ليس زيداً قائماً» «ليس قائماً زيد» «قائماً ليس زيد» فكل هذه الصور جائزة، مع بقاء المعنى واحداً، وإنما الاختلاف في ترتيب الألفاظ. (ابن جني، د.ت، ٣٧).

ويجوز تقديم كان على اسمها؛ كقولك: كان قائماً زيد، فأما تقديم الخبر عليها نفسها فيجوز أيضاً (ابن الأثير، د.ت، ٤٧٤).

وقائم هو الخبر فقدم الخبر على الاسم وأما زيد وهو اسمها؛ لأن «قائم» اسم فاعل وفيه ضمير ولهذا السبب جاز تقديمه (العكبري، ١٩٨٦، ٢٩٩).

فتوسط الخبر في كل المواضع جائز كقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَتْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم: ٤٧] ويدخل في عموم هذا الكلام خبر ليس فتقول «ليس قائماً زيد» ومنه قول الشاعر

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالمٌ وجهولٌ (بهاء الدين د.ت، ٢٦١/١).
وقد شرح الشريف الكوفي قول ابن جني أن كان واخواتها لما كانت أفعال متصرفة أجريت مجرى الأفعال في تقديم المفعول فكما تقول ضرب زيد عمرًا وضرب عمرًا زيد فهذه التقديم والتأخير ينطبق على كان وأخواتها، وأما «ليس» فسيبويه يجيز تقديم خبرها عليها نفسها وغيره لا يجيز ذلك والسبب هو نقصان تمكنها ولكونها حرفاً (الكوفي: ٢٠٠٢، ١٤٦).

فسيبويه أجاز تقديم خبر ليس على اسمها كقولك ليس قائماً زيد فهي مثل تقديم المفعول به كقولك ضرب زيد عمرًا ففي التقديم تصبح ضرب عمرًا زيد (السيرافي ٢٠٠٨، ٣٠٠/١).

ولا نريد أن نخوض في الحديث عن ليس هل هي فعل أم حرف فهذا خلاف بين النحويين قد درس في غير هذا البحث، فتقديم الخبر عن الاسم في هذه المواضع متفق على جوازه عند النحويين خلافاً لبعضهم فأصل الجملة هي كان زيداً قائماً وهذا هو الاستعمال الأشهر، ولكن التقديم الخبر على الاسم جائز إذا أمن اللبس فيقال مثلاً ليس حاضرًا بكر، والتقديم تبقى على نية المتكلم وهو الذي يحدد ما يريد بشرط ألا يؤدي لتقديم إلى لبس في المعنى.

المطلب الرابع: تقديم معولي (ظن) على (ظن) وأخواتها

ذكر ابن جني أنه إذا جاءت «ظن» وأخواتها متأخرة في الجملة، فالأفصح إلغاء عملها، ويجوز إعمالها أيضاً، فيجوز أن تقول: «زيد قائم ظننت» على إهمالها، فيبقى «زيد قائم» مبتدأً وخبراً، ويجوز كذلك إعمالها، فتنصبهما، فتقول: «زيداً قائماً ظننت» فالأمران جائزان عند

تأخرها، غير أن الإهمال أرجح في الاستعمال (ابن جنبي، د.ت، ٥٤).
 ذهب سيبويه إنه إذا تم تقديم ظن وأخواتها فيكون العمل فيها أقوى وإذا تأخرت عن
 مفعولها فالإلغاء أحسن، وقد إجازة التقديم على ضعيف (سيبويه ١٩٨٠، ١/ ١١٩).
 وذكر ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) أنه إذا تأخرت «ظن» وأخواتها عن مفعولها، فالأفصح إلغاء
 عملها، كقولك: «زيدٌ قائمٌ ظننتُ»، فتبقى الجملة على أصلها من مبتدأ وخبر، إذا جعلتها
 عاملة، فنقول: «زيداً قائماً ظننتُ»، فتنصب المفعولين، ويرجع ترجيح الغائها إلى ضعف
 هذه الأفعال عند تأخرها، أما جواز إعمالها فلأنها تظل مرتبطة بالجملة من حيث المعنى (ابن
 الخباز، ٢٠٠٧، ١٨٣).

ويبين ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) أن جواز إلغاء «ظن» وأخواتها عند وقوعها متوسطة أو متأخرة
 يعود إلى أنك تبدأ كلامك دون الاعتماد عليها، فتجعل الجملة خبراً مستقلاً في الأصل، من
 غير قصد إلى نسبه للعلم أو الظن، ثم بعد تمام المعنى، تدخل هذا الفعل إما في أثناء الكلام
 أو في آخره، لتوضح أن ما ذكرته هو مما تعتقده أو تظنه. وبذلك يكون ذكر الفعل كأنه جملة
 معترضة أو مكملة، لا عنصراً أساسياً في بناء الجملة، ولذلك جاز الإغاؤه (الأندلسي، ١٩٩٧،
 ٦٢/٦). أما إذا تأخرت ظن فالمختار هو الغاؤها؛ والسبب وراء ذلك أن تأخر الشيء يدل على
 قلة العناية به والاكتران له، والفعل إذا تأخر ضعف عن العمل بدليل قولهم لزيدٍ ضربت، فلما
 تأخر الفعل قوى بإدخال حرف اللام بمنزلة ما لا يتعدى (الكوفي، ٢٠٠٢، ٢٠٢).
 الأصل في هذه الأفعال أن تأتي متقدمة وتنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فإن تقدمت
 فلا يوجد مانع من عملها ومحط الخلاف هنا إذا جاءت متأخرة هل تعمل؟

ويتبين لنا من خلال آراء العلماء أن الفعل يجوز تأخيره ولكن على قبح، فمنهم من اعلمها
 ومنهم من منع ذلك ونذهب إلى ما ذهب إليه أبو عمرو الكوفي إلى الفعل إذا تأخر يضعف
 عن العمل، والشيء إذا تأخر تكون العناية به قليل كقولك زيد قائم ظننت فلا يوجد عمل لها
 فزيد هنا مبتدأ وقائم خبر ووظننت فعل وفاعل، أما إذا قلت: زيداً قائماً ظننت، فتعمل لكونها
 متعلقة بالجملة فنصبهما.

المطلب الخامس: استعمال أسماء المبهمة والمختصة ظروفًا

ذكر ابن جنبي أن أسماء الزمان، سواء كانت من المبهم والمختص يجوز أن تستعمل ظروفًا
 للزمان، فتقول: «سرتُ شهرًا»، و «صمتُ يومًا»، و «أقمتُ عندك حولًا»، وكذلك: «صمتُ

الشهر الذي تعرف»، و«زرتك صفرًا»، و«لقيتكم يوم الجمعة»، فكلها منصوبة على الظرفية، إما إذا قلت: «يوم الجمعة مبارك» فترفع «يوم»؛ لأنها هنا ليست ظرفًا بمعنى «في يوم»، بل جاءت مبتدأ، فخرجت عن دلالة الظرفية، ويُقاس على ذلك ما شابهه (ابن جني، د.ت، ٥٦).

وقد وضح الكوفي قول ابن جني من أن الظروف قد يكون العمل في جميعه أو في بعضه، فإذا قلت صمت صيامًا فالعمل يكون في جميعه وإذا قلت: قدمت الليلة فالقدوم يكون في بعض الليلة، والظرف قد يكون مبهمًا أو مختصًا فما كان جوابًا لكم فهو مبهم والعمل يكون في جميعه كقولك: كم سرت فتقول: عشرين فرسخًا، وما كان جوابًا لمتي فيكون مختصًا والعمل يكون في بعضه كقولك: متى سرت فتقول: يوم الجمعة فيكون المسير في بعضه، ومثله متى قدمت؟ فتقول: اليوم، فيكون القدوم في بعضه (الكوفي، ٢٠٠٢، ٢٠٧).

فجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية سواء كانت مختصة أو مبهمة فالمختصة هي ما وقعت جوابًا ل(متى) فمثاله قولك: متى صمت فتقول: يوم الخميس، والمبهم هو ما لا يقع جوابًا لشيء مثل الحين والوقت كقولك: انتظرتك وقتًا فوقتًا مفعول فيه منصوب (ابن هشام، د.ت، ٢٣٠)، و(الفوزان، د.ت، ١٩١).

فأسماء الزمان سواء كانت مبهمة أو مختصة يجوز أن تكون ظرفًا ولا بد من نصبها، وبهذا نكون قد وافقنا ابن جني في رأيه.

المطلب السادس: تقديم الحال على عاملها

ذكر ابن جني أنه يجوز تقديم الحال على الفعل فقال: «العامل في الحال نوعان: متصرف وغير متصرف، إذا كان العامل متصرفًا، جاز تقديم الحال عليه فتقول: «جاء زيدًا ركبًا»، و«جاء ركبًا زيدًا»، و«راكبًا جاء زيدًا»، وكل هذه الأساليب صحيحة وذلك لأن الفعل «جاء» متصرف، أي يمكن أن يتغير بحسب الأزمنة، فنقول: «جاء»، و«يجيء»، و«مجيئًا» فكونه متصرفًا هو الذي أتاح هذا التنوع في ترتيب الجملة» (ابن جني، د.ت، ٦٣).

ذكر المبرد (ت ٢٨٥هـ) أنه يجوز تقديم الحال إذا كان العامل فيها فعلًا تامًا متصرفًا، إذ تأخذ في هذه الحالة حكم المفعول به في جواز التقديم والتأخير. فكما تقول: «جاء زيدًا ركبًا» يجوز أيضًا: «راكبًا جاء زيدًا». وكما تقول: «ضرب عمرو زيدًا» يمكنك تغيير الترتيب بحسب الأسلوب، وكذلك في نحو: «فائمًا زيدًا رأيت»، وإنما جاز هذا التقديم؛ لأن الفعل عامل متصرف، فيصلح التقديم والتأخير (المبرد، د.ت، ١٦٩ / ٤ - ١٧٠).

وذكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أن البصريين يجيزون التقديم والتأخير بخلاف الكوفيين فأنهم لا يجيزون ذلك، إذ يرى النحويون من مدرسة البصرة أنه يجوز تقديم الحال على الفاعل أو المفعول، سواء أكان الاسم ظاهرًا أم ضميرًا، بشرط أن يكون العامل فعلاً؛ لذلك يصح أن نقول: «جاءني أخوك راكبًا» و «راكبًا جاءني أخوك»، وكذلك: «ضربت زيدًا راكبًا» و «راكبًا ضربت زيدًا»، أما إذا كان العامل ليس فعلاً صريحًا، بل معنى الفعل (أي مقدرًا)، فلا يجوز تقديم الحال. مثل: «زيدٌ فيها قائمًا»، فالعامل في «قائمًا» معنى الفعل لا لفظه، ولهذا لا يصح أن نقول: «قائمًا زيدٌ فيها» ولا «زيدٌ قائمًا فيها» ويرى النحويون من الكوفيين أن الحال لا تُقدّم في بداية الكلام إذا كانت تتضمن اسمًا ظاهرًا، لأن ذلك يؤدي إلى إبهام. لكنهم يجيزون تقديمها إذا كانت مرتبطة بضمير، وقد فسّر البصريون هذا الاستعمال على نحو يشبه التمييز، بينما شبّهه الكسائي (ت ١٨٩هـ) بالظرف الزمني، ورأى الفراء أنه يُؤوّل بمعنى الشرط أو الجزاء، وكان الكسائي يجيز قولنا: «رأيتُ زيدًا ظريفًا»، ويعرب «ظريفًا» على أنه منصوب على القطع، أي أنه في الأصل صفة، لكنه انفصل عن المنعوت؛ لأن «زيدًا» معرفة و «ظريفًا» نكرة، فخالفه في التعريف والتنكير، فصار منصوبًا على القطع (ابن السراج، د.ت، ٢١٥/١ - ٢١٦) وذكر السيرافي أنه يجوز تقديم الحال وتأخيره إذا كان الفعل متصرفًا أما إذا كان الفعل غير متصرف فلا يجوز التقديم كقولك هذا زيد قائمًا فلا يجوز قائمًا هذا زيد (السيرافي ٢٠٠٨، ٧٨/٢).

يرى الفراء (ت ٢٠٧هـ) منع تقديم الحال إذا كانت مرتبطة باسم ظاهر، فلا يجيز مثل: «ضاحكًا جاء زيد» ويعلل ذلك بأن كلمة «ضاحكًا» تتضمن ضميرًا يعود على «زيد»، ولا يجوز عنده أن يتقدم الضمير على مرجعه، غير أن هذا الرأي غير مُسلّم به؛ لأن الضمير إذا كان تابعًا لاسم، وكان هذا الاسم متقدمًا في المعنى وإن تأخر في اللفظ، جاز تقديم ما فيه الضمير. ومثال ذلك: «ضرب غلامه زيدًا»، ف«غلامه» مفعول به، والأصل أن يأتي بعد الفاعل، لكنه تقدم مع بقاء المعنى، بناءً على ذلك، فإن الحال تُقاس على هذا، فيجوز تقديمها حتى لو تضمنت ضميرًا يعود على اسم متأخر لفظًا؛ لأنه متقدم في التقدير (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٣٧٢).

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أن العرب تقدم ما هو أهم لهم فإذا قلت جاء محمد ماشيًا فإن كان السامع يعنيه مشي محمد وذلك كأن يكون محمد مكسور الساق أو حصل له مرض وأقعده عن المشي فقدمت ما هو أهم، فالتقديم هو لإزالة الوهم من ذهن المتلقي ولإرادة

معنى التخصيص وقد يخرج التقديم لأغراض أخرى كالتعجب والتفاؤل والتشاؤم والتهويل والتخصيص وغيرها من الأغراض (السامرائي، ٢٠٠٠، ٢/٢٩٤).

ومن خلال آراء العلماء واختلافهم يتضح لنا أنه يجوز تقديم الفعل وتأخيرها سواء كان ذلك الفعل مضمراً أو ظاهراً، أما إذا كان الفعل غير متصرف فلا يجوز ذلك، والتقديم يكون لغرض حتى يفهم السامع ما الغاية منه.

المطلب السابع: الاستثناء ب(إلا)

ذكر ابن جنبي أن الاستثناء ب(إلا) يُعامل بحسب ما قبله، إذا كان ما قبل (إلا) موجباً، فالمستثنى حكمه النصب على أي حال ورد كقولك: «قام القوم إلا زيداً»، و«رأيتهم إلا زيداً»، «مررت بهم إلا زيداً»، وإذا لم يقع الفعل موجباً فإنه يُبدل المستثنى من حيث الإعراب ليوافق المعنى. مثل: «ما قام أحد إلا زيداً»، و«ما رأيت أحداً إلا زيداً» و«ما مررت بأحد إلا زيداً»، ويجوز أيضاً نصب المستثنى على أصل الباب، فتقول: «ما قام أحد إلا زيداً»، ويكون الإعراب صحيحاً من حيث القاعدة (ابن جنبي د.ت، ٦٦).

إذا كان الكلام غير موجب وسبقه نفي أو استفهام أو نهي كان ما بعد (إلا) تابعاً لما قبلها في الإعراب كقولك هل قام أحد إلا زيد وما قام أحد إلا زيد فزيد هنا يعرب بدل من أحد، ويجوز ما قام أحد إلا زيداً بالنصب على الاستثناء وهو ضعيف (ابن بابشاذ ١٩٧٧، ٢/٣٢٥).

وإذا كان ما قبل (إلا) غير موجب، مثل أن يسبق باستفهام أو نفي أو نهي، فلا بد أن يكون المستثنى إمّا من جنس المستثنى منه أو غير جنس المستثنى منه، فإذا كان من جنس المستثنى منه، فإنه يُبدل المستثنى من المستثنى منه رفعاً ونصباً وجرّاً، كما في قولك في الرفع: «ما قام أحد إلا زيداً» أو في النصب كقولك: «ما رأيت أحداً إلا زيداً» أو الجر كقولك: «ما مررتُ بأحد إلا زيداً» وهذا يسمى بدل بعض من كل، والدليل على صحة هذا البدل هو إمكانية وقوعه دون ذكر المستثنى منه، كما في: «ما قام إلا زيداً»، «ما رأيت إلا زيداً»، و«ما مررت إلا بزيداً» (ابن الخباز ٢٠٠٧، ٢١٦ - ٢١٧).

وذكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ) إذا دخل عليه حرف نهي أو نفي أو استفهام اختير الاتباع على البدلية رفعاً ونصباً وجرّاً بعد أداة الاستثناء، ويجوز فيه النصب فهو عربي جيد ولكنه قليل (ابن قيم الجوزية ١٩٥٤، ٣٨٥/١).

فالاستثناء في المنفي له وجهان الأول النصب تشبيهاً بالواجب والثاني الرفع وتجعله بدلاً من الفاعل (الكوفي: ٢٠٠٢، ٣٣٥).

ومن خلال هذه الآراء يتبين لنا إذا كان الاستثناء تام منفي فيجوز فيه حالتين النصب وهو قليل ولكنه جائز أو الاتباع على البديل وهو الأشهر فقولك ما قام أحد إلا زيداً أو ما قام أحد إلا زيداً ففي الأولى زيدٌ يعرب بدل وفي الثانية زيداً يعرب مستثنى منصوب والمختار في هذين المثالين هو الرفع، وبهذا الرأي نكون قد وافقنا ابن جني في رأيه.

المطلب الثامن: حذف حرف النداء

ذكر ابن جني أن حذف حرف النداء جائز مع أي اسم لا يمكن أن يكون وصفاً لغيره. فمثلاً: تقول: «زيدٌ أقبَل» لأنك لا تقول: «يا أيها زيدٌ أقبَل» ولا تقول: «رجلٌ أقبَل»؛ لأنك يجوز أن تقول: «يا أيها الرجل أقبَل» ولا يجوز أن تقول: «هذا أقبَل» بمفرده، بمعنى آخر، يجوز حذف حرف النداء إذا كان الاسم مخصصاً بذاته وغير قابل؛ لأن يكون وصفاً لشيء آخر (ابن جني، د.ت، ١٠٨ - ١٠٩)

ذكر ابن السراج أنه يجوز أن تقول: زيدٌ أقبَل وانت تريد به النداء أي يا زيدٌ أقبَل ولا يجوز في هذا أقبَل ولا في رجل أقبَل وانت تريد أن تناديه والسبب أن هذا ورجل نعت «لأي» هذا في الكلام النثري أما في الشعر فيجوز أن حذف أداة النداء فتقول: «زيدٌ أقبَل»، بدل من «يا زيدٌ أقبَل» وإنما عدّ حذفها قبيحاً في قولك «هذا أقبَل» ورجل أقبَل؛ لأن كلمتي «هذا ورجل» تقومان مقام النعت لكلمة «أي» المقدره في الأصل، فلا يصح أن يجمع بين حذف المنعوت «أي» وحذف حرف النداء معاً (ابن السراج، د.ت، ٣٣٨/١).

ويجوز حذف حرف النداء إذا كان المنادى منك قريباً فيجوز أن تقول زيدٌ أقبَل أي يا زيدٌ والحذف هنا مطرد في الأسماء إلا النكرة والمبهم فلا يجوز اسقاط حرف النداء منهما لأن المُبهم هو في الأصل يكون نعتاً «أي»؛ لِأَنَّكَ تَقُول: يَا هَذَا أَقْبَل، الْأَصْلُ فِيهِ: أَي هَذَا فَيَصِيرُ «هَذَا» نَعْتًا لِ«أَي» كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَلَوْ قُلْتَ: هَذَا أَقْبَل، لَأَجْحَفْتُ بِالْإِسْمِ، إِذَا حَذَفْتَ الْمَوْصُوفَ وَحَذَفْتَ النِّدَاءَ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: رَجُلٌ أَقْبَل، مِمَّا يَكُونُ نَعْتًا لِ«أَي»، وَالْأَصْلُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فَلَوْ أَسْقَطْتَ «يَا» مِنْهُ، لَكُنْتَ قَدْ أَجْحَفْتَ بِهِ، لِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَحَرْفِ النِّدَاءِ (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٣٤٨)، وابن عقيل أجاز حذف حرف النداء في زيدٌ أقبَل أي يا زيدٌ أقبَل (ابن عقيل، ١٩٨٠، ٢٥٧/٣)

ومن خلال أقوال العلماء يتضح لنا أنه يجوز أداة النداء مع كل اسم ما دام ليس صفة لكلمة «أي» المقدره فيجوز ان تقول» في «يا زيد أقبل» زيد أقبل فيجوز اسقاط حرف النداء منه، ولا يجوز اسقاط حرف النداء في النكرة كقولك رجل أقبل ولا في المبهم كقولك هذا اقبل؛ لأنَّ المُبهم هُو في الأصل يكون نعتاً «أي» في النداء فتقول يا أيها هذا أو يا أيها الرجل فهذا والرجل تابعان ل «أي»، فلو حذفنا حرف النداء وقلنا هذا أقبل أو رجل أقبل حصل خلل في التركيب؛ لأننا قد حذفنا «أي» وهي المنادى في الأصل مع حرف النداء فبقى النعت دون المنعوت وفي ذلك اجحاف في التركيب لذلك يلزم بقاء حرف النداء في مثل هذه التراكيب فنقول يا هذا أقبل ويا أيها الرجل أقبل ولا يجوز حذف حرف النداء منها.

المطلب التاسع: نعت المنادى المفرد

ذكر ابن جنبي في نعت المنادى إذا كان الاسم مفردًا، فيجوز وصفه بالنعت مرفوعًا أو منصوبًا، فكلا الخيارين صحيح فمثلاً: تقول: «يا زيدُ الظريفُ» إذا رفعت النعت على لفظه، أو تقول: «يا زيدُ الظريفَ» إذا نصبته بحسب موقعه في الجملة، وبذلك يكون النعت صحيحًا سواء رفع على اللفظ أو نصب على الموضع (ابن جنبي، د.ت ١٠٩).

وذكر سيوييه قول الخليل (ت ١٧٥هـ) عن سبب الرفع أو النصب في قولهم: «يا زيدُ الطويلُ»، فهل يُنصب «الطويل»؟ فقال: نعم، ينصب؛ لأنه صفة للمنصوب، وأضاف وإن شئت، كان نصبًا على أعني، وعند السؤال عن الرفع، في قولنا: «يا زيدُ الطويلُ» على أي شيء رفع فقال يكون رفع لأنه صفة للمنادى المرفوع (سيوييه، ١٩٨٨، ١٨٣/٢).

وذكر المبرد في نعت المنادى المفرد أنت بالخيار أما أن ترفعه أو تنصبه فتقول: في الرفع يا زيدُ العاقلُ أقبل ويا عمرُ الظريفُ هلم، أما في النصب فتقول العاقلُ والظريفُ، فالرفع لكونك رفعته، أما النصب فعلى الموضع؛ لأن موضع زيد منصوب (المبرد، د.ت، ٢٠٧/٤ - ٢٠٨).

وذكر ابن الخباز أنه إذا ناديت اسمًا مفردًا وأردت ان تتبعه بصفه كقولك «يا زيدُ الطويلُ» فإن للصفة وجهين في الإعراب الأول: الرفع ويكون برفع الصفة على لفظ المنادى؛ لأن المنادى مبني على الضم وقد جاز إلحاق ضمة الإعراب بضممة البناء بضممة البناء في النداء، لاطرادها، إذ إن كل اسم تناديه يجوز لك أن تضمه فهي شبيهة بضممة الإعراب في الاستمرار والاطراد. وأما الثاني النصب: ويكون بنصب الصفة على المحل؛ لأن المنادى في الأصل

منصوب المحل، إذ هو في موضع المفعول به والعامل فيه ما تقدّم ذكره على الخلاف، فلما ورد على المنادى ما استوجب بناؤه بقي حكم المحل معتبراً فأجيز النصب حملاً عليه (ابن الخباز، ٢٠٠٧، ٣٢٣).

وقد ذكر شوقي ضيف في نعت الاسم المفرد بمفرد فقال: ((وإذا نُعت المنادى المفرد بمفرد جاز في النعت النصب؛ لأن محل هذا المنادى المضموم لفظاً النصب، ولك أن تقول: إنه نعت مقطوع بتقدير أعني. ويجوز في هذا النعت الرفع باعتبار لفظ المنادى، وساغ ذلك لاطراد الرفع في المنادى المفرد اطراداً في المبتدأ والفاعل)) (ضيف، د.ت، ٥٢).

وملخص القول أنه يجوز الرفع والنصب ففي الرفع أننا نتبع الصفة للفظ المنادى، بما أن الكلمة تنتهي بضمّة (بناء) فإننا نعامل هذه الضمة كأنها ضمة إعراب عادية فنرفع الصفة «الطويل» تبعاً لشكل اللفظ الذي نراه أمامنا، وهذا جائز لأن الضمة في النداء مطردة أي تأتي مع كل اسم منادى، أما في النصب فهي تتبع لمحل المنادى، فالمنادى في الأصل هو مفعول به للفعل المحذوف (أدعوا أو أنادي)، والمفعول به حكمه النصب لذا رغم أن زيداً مضموم اللفظ إلا أن مكانه الإعرابي أي محله هو النصب فتأتي الصفة «الطويل» منصوبة لتعبر عن هذا الأصل.

المطلب العاشر: ترخيم الاسم الثلاثي المنتهي بهاء التأنيث

ذكر ابن جنّي أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي المنتهي بهاء التأنيث فتقول في ترخيم مثلاً «ثبة» يا ثب أقبلي وفي ترخيم «حارث» يا حارث قال يا ثب (ابن جنّي، د.ت، ١١٧).

ترخيم الاسم الثلاثي فيه خلاف وهذا لا يخصنا، ما يخصنا هو ترخيم الاسم الثلاثي المنتهي بتاء التأنيث فأجاز ابن جنّي ذلك.

وإذا سأل سائل لماذا جاز ترخيم الاسم الثلاثي الذي فيه علامة تأنيث مثل سنة فنقول في النداء يا سن وما أشبه ذلك؟ فالجواب هنا إن هاء التأنيث تعد كأنها اسم أضيف إلى اسم آخر وليست جزءاً أصلياً من بنية الكلمة نفسها، ولذلك جاز حذفها عند الترخيم كما حذفوا الجزء الثاني من الاسم المركب، فتقول: في ترخيم «حضر موت» يا حضر وفي «بلعبك» يا بعل (الانباري، ١٩٩٩، ١٧٩).

إذا كان العلم مفرداً ومختوماً بهاء التأنيث، فإن ترخيمه يكون بحذف هذه الهاء فقط ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاسم قليل الحرف أو كثيرها ولا بين أن يكون مزيداً فيه قبل الهاء

أو غير مزيد كقولك في ثبة يا ثب وفي سفرجلة يا سفرجل (ابن مالك، ١٩٩٠، ٤٢٢/٣).
وقد ذكر ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) أنه يجوز ترخيم الاسم المؤنث مطلقاً سواء كان علماً
أو غير علم وسواء كان على ثلاثة أحرف أو أكثر (ابن الناظم، ٢٠٠٠، ٤٢٤، ابن الصائغ
٢٠٠٤، ٦٤١/٢).

يرى النحاة أن تاء التأنيث ليست جزءاً أصلياً من بنية الكلمة الأساسية، وتعامل معاملة
الكلمة المستقلة فيجوز أن ترخم عند النداء بقصد التخفيف، والسبب المنطقي للترخيم أن
النحاة يعتبرون تاء التأنيث مثل الملحق بالكلمة وليست جزءاً من عظمها تماماً مثل ما ندمج
كلمتين معاً مثل حضر موت عند ترخيمها يا حضر، وبهذا نكون قد وافقنا ابن جنبي في رأيه.

المطلب الحادي عشر: إظهار «أن» الناصبة بعد حرف اللام

ذكر ابن جنبي أنه يجوز إظهار «أن» الناصبة بعد حرف اللام كقولك: زرتك لتكرمني معناه
لكي تكرمني وتقدير الجملة لأن تكرمني ومثله قوله تعالى ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۗ لِيُغْفِرَ لَكَ
اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ۗ ﴾ [الفتح: ١ - ٢]، أي لأن
يغفر الله لك. (ابن جنبي، د.ت، ١٢٧).

يجوز اضممار ان بعد حرف اللام كقولك زرتك لتكرمني والتقدير لأن تكرمني، إذا اضممرت
«أن» يصر الفعل معها في تأويل مصدر، فتدخل عليه اللام، والكلام الذي تدخل عليه اللام لا
يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً فإن كان مثبتاً جاز اضممارها وأن كان منفيّاً لم يجز ذلك (ابن
الأثير، ٦٠٩/١).

واللام هنا لام الجر دخلت على الأفعال المستقبلية بمعنى «كي» وحروف الجر لا تدخل
على الأفعال، فلما دخلت عليها قدرها بعدها «أن» ليكون دخولها على مصدر ويجوز إظهارها
في الكلام الموجب لا المنفي فتقول جئت لتكرمني وجئت لأن تكرمني على معنى سواء
(الكوفي، ٢٠٠٢، ٤٣٩).

واللام فيها خلاف بين العلماء يرى البصريون أنه إذا قلت: «زرتك لتكرمني» فإن الفعل
«تكرمني» منصوب ب «أن» مضمرة بعد اللام؛ لأن هذه اللام في الأصل حرف جر، والدليل
على ذلك أنك تقول: «زرتك للإكرام». وبما أنها حرف جرفهي تعمل في الأسماء، ولا تعمل
في الأفعال، لذلك قُدِّر وجود «أن» لتكون هي الناصبة للفعل. أما الكوفيون فيرون أن اللام
نفسها هي التي تنصب الفعل، ويستدلون على ذلك بقولهم: لو كانت حرف جر لما دخلت
على الفعل. ويضيفون: لو جاز أن تدخل على الفعل وهي حرف جر، لجاز أن تدخل حروف

جر أخرى مثل «من» و«الباء» على الأفعال، فيقال مثلاً: «عجبت من تكرم زيداً» أو «مررت بأن نجلس»، وهذا غير مستعمل، ويرد البصريون على ذلك بأن اللام لم تدخل مباشرة على الفعل، وإنما دخلت على «أن» المضمرة. أما عدم جواز دخول «من والباء»، فلأن اللام تفيد التعليل، والتعليل لا يكون إلا بالأفعال أي: بالأحداث، لذلك اختصت اللام بهذا الاستعمال دون غيرها، كما يجوز إظهار «أن» بعد اللام، خاصة في المواضع التي يكون فيها الكلام أوضح أو أصرح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۗ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ۝ ﴾ [الفتح: ١-٢]، حيث قُدِّرت «أن» بعد اللام. ويجوز أيضاً أن تظهر «أن» فنقول: «زرتك لأن تكرمني»، لأن إظهارها هو الأصل، وإضمارها فرع عنه. (ابن الخباز، ٢٠٠٧، ٣٦٧ - ٣٦٨).

وخلاصة الكلام أن الكلام إذا كان موجب أي مثبت غير منفي فيجوز أن نقدر «أن» المضمرة وإذا كان الكلام غير موجب أي منفي فلا يجوز تقديرها.

المطلب الثاني عشر: جواز حذف (أن) من خبر عسى

قال ابن جني: «اعلم أن عسى فعل ماض غير متصرف ومَعْنَاهُ المقاربة وَهُوَ يرفع الاسم وينصب الخبر ك(كَانَ) إِلَّا أَنْ خَبْرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا مُسْتَقْبَلًا وَتَلَزَمُهُ أَنْ وَذَلِكَ قَوْلُكَ عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ وَعَسَى جَعْفَرٌ أَنْ يَنْطَلِقَ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرَوْا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ۝ ﴾ [المائدة: ٥٢] ويجوز أن تحذف أن فتقول عسى زيد يقوم قال هدبة بن خشرم:

عسى الهم الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب» (ابن جني، د.ت، ١٤٤).

ويجوز أن نحذف «أن» من خبر «عسى»، ويبقى الفعل وحده هو الخبر؛ حملاً على «كاد» فتقول: عسى زيد يقوم، وقد ورد هذا في الشعر ولا يوجد في القرآن الكريم محذوفة، ويقبح الحذف إذا جعلت «أن» والفعل فاعل ل«عسى»؛ لأن ذلك يؤدي إلى جعل الجملة فاعل فلا يحسن أن نقول عسى يقوم زيد، أما إذا رفعت زيداً ب«عسى» ولم ترفعه بالفعل «يقوم» فيستحسن حذفه فتقول في المفرد: عسى يقوم زيد وفي التثنية تقول: عسى يقومان الزيدان (ابن الأثير، د.ت، ١ / ٤٨٣ - ٤٨٤)، فإن قال قائل لِمَ حذفوا «أن» من خبره في بعض أشعارهم؟ قيل إنَّ علَّةَ حذف «أن» في خبر عسى إنما يحذفونها في بعض أشعارهم؛ لأجل الاضطرار تشبيهاً لها ب«كاد»، فإن كاد من أفعال المقاربة، كما أن عسى من أفعال المقاربة؛ ولهذا الشبه بينهما، جاز أن يحمل عليها في حذف «أن» من خبرها في نحو ومنه

قول الشاعر:

عَسَى الهمُّ الذي أمسيْتُ فيه ... يكونُ وِراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ» (الأنباري، ١٩٩٩، ١١٠).
فعله حذف «أن» من عسى هو تشبيهاً بكاد فكلاهما من أفعال المقاربة ولهذا السبب
جاز الحذف ولكن هذا الحذف وجد في الشعر والكلام النثري ولا يوجد هذا الحذف
في القرآن الكريم.

الخاتمة

- ١ - تبين أن الجواز في النحو ليس تهاوناً في القاعدة بل هو دليل على غني العربية واتساعها، إذ تتيح للمتكلم خيارات متعددة ضمن حدود صحيحة ولذلك ينبغي لطالب العلم أن يميز بين الجائز والأفصح، وأن يدرك أن اختلاف الأوجه لا يعني الخطأ بل يعكس ثراء اللغة.
- ٢ - الجواز من المفاهيم المهمة في اللغة إذ يرتبط بطبيعة اللغة العربية بوصفها نظاماً مرناً يقبل أكثر من وجه.
- ٣ - يتضح من خلال هذه الدراسة أن النحو العربي يقوم على نظام دقيق يجمع بين القياس والسماع والتعليل، حيث لا تقتصر القواعد على الصورة الظاهرة للجملة، بل تمتد إلى ما يُقدَّر في الذهن من نية التأخير أو التقديم. وقد ظهر جلياً أن كثيراً من الظواهر النحوية، كجواز تقديم الخبر، وإعمال الأفعال أو إلغائها، وتقديم الحال، إنما تقوم على مراعاة المعنى والسياق، لا مجرد الشكل اللفظي.
- ٤ - إن هذه المسائل تكشف عن مرونة اللغة العربية واتساعها، مع محافظتها على أصول دقيقة تضبط الاستعمال، وهو ما يجعل دراسة النحو العربي مجالاً غنياً يجمع بين الدقة العلمية والذوق اللغوي.
- ٥ - يذكر القول المشهور في المسألة ثم يذكر أنه يجوز أن نقول هكذا.
- ٦ - التوسع في المعنى أحياناً يعطي كل وجه إعرابي لمسة دلالية مختلفة عن الأخرى.

المصادر

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، (د.ت)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١، ١٤٢٠ هـ.
٢. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة ٢.
٣. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)، (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م)، المترجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، (د.ط)، دمشق.
٤. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦ هـ)، (د.ت)، الأصول في النحو، تحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت (د.ط).
٥. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ)، (١٤٢٤ هـ/٢٠٠٤ م)، اللوحة في شرح الملح، تحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١.
٦. ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١ هـ)، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م)، علل النحو، تحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض السعودية، الطبعة: ١.
٧. ابن بابشاذ طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩ هـ)، (١٩٧٧ م)، شرح المقدمة المحسبة، تحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، الطبعة: ١.
٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢ هـ)، (د.ت)، اللمع في العربية، تحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت (د.ط).

٩. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، ١٤١٩، ١٩٩٨هـ)، شرح جمل الزجاجي، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنات ط ١.
١٠. ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: ١.
١١. ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: ١.
١٢. ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، شرح تسهيل الفوائد، تحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: ١.
١٣. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، ١٤١٤ هـ، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة: ٣.
١٤. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت ٧٦١ هـ)، ١٣٨٣، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: ١١.
١٥. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، (ت ٦٤٣ هـ)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، شرح المفصل للزمخشري، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: ١.
١٦. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، أسرار العربية دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: ١.
١٧. الأندلسي، أبو حيان، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ - ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، الطبعة: ١.
١٨. الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقق: د. محمد

- بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: ١.
١٩. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: ٤.
٢٠. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (ت ١٨٠هـ)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، الكتاب، تحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: ٣.
٢١. السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، (د.ت) شرح كتاب سيبويه، (د.ط)
٢٢. ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦ هـ)، (د.ت) المدارس النحوية دار المعارف، (د.ط).
٢٣. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: ١.
٢٤. الفوزان، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، (د.ت) تعجيل الندى بشرح قطر الندى (د.ط).
٢٥. الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم (ت ٥٣٩ هـ)، ٢٠٠٢ م، البيان في شرح اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق د. علاء الدين حمويّة، دار عمار، عمان ط ١.
٢٦. اللبدي، محمد سمير نجيب، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، عمان الأردن ط ١،
٢٧. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، (ت ٢٨٥ هـ)، (د.ت)، المقتضب، تحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ط).

References:

1. Ibn al - Athīr, Majd al - Dīn Abū al - Sa'ādāt al - Mubārak ibn Muḥammad al - Jazarī (d. 606 AH). Al - Badī' fī 'Ilm al - 'Arabiyya. Edited by: Dr. Faṭḥī Aḥmad 'Alī al - Dīn. Umm al - Qurā University, Mecca, Saudi Arabia, 1st ed., 1420 AH.
2. Ibn al - Khabbāz, Aḥmad ibn al - Ḥusayn. Tawjīh al - Luma'. Edited by: Prof. Fayez Zaki Muhammad Diab. Dar al - Salam, Egypt, 2nd ed., 1428 AH / 2007.
3. Ibn al - Khashshāb, 'Abd Allāh ibn Aḥmad (492–567 AH). Al - Murtajal fī Sharḥ al - Jumal. Edited by: 'Alī Ḥaydar. Damascus, 1392 AH / 1972.
4. Ibn al - Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al - Sarī (d. 316 AH). Al - Uṣūl fī al - Naḥw. Edited by: 'Abd al - Ḥusayn al - Fatlī. Al - Risālah Foundation, Beirut.
5. Ibn al - Ṣā'igh, Muḥammad ibn Ḥasan (d. 720 AH). Al - Lamḥa fī Sharḥ al - Mulḥa. Edited by: Ibrāhīm ibn Sālim al - Ṣā'idī. Islamic University of Madinah, 1st ed., 1424 AH / 2004.
6. Ibn al - Warrāq, Muḥammad ibn 'Abd Allāh (d. 381 AH). 'Ilal al - Naḥw. Edited by: Maḥmūd Jāsīm al - Darwīsh. Maktabat al - Rushd, Riyadh, 1st ed., 1420 AH / 1999.
7. Ibn Bābshādh, Ṭāhir ibn Aḥmad (d. 469 AH). Sharḥ al - Muqaddima al - Muḥsiba. Edited by: Khālid 'Abd al - Karīm. Kuwait, 1st ed., 1977.
8. Ibn Jinnī, Abū al - Faṭḥ 'Uthmān (d. 392 AH). Al - Luma' fī al - 'Arabiyya. Edited by: Fā'iz Fāris. Kuwait.
9. Ibn 'Aṣfūr al - Ishbīlī, 'Alī ibn Mu'min (d. 669 AH). Sharḥ Jumal al - Zajjājī. Supervised by: Dr. Emil Badī' Ya'qūb. Dar al - Kutub al - 'Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 1419 AH / 1998.
10. Ibn 'Aqīl, Bahā' al - Dīn. Al - Musā'id 'alā Tashīl al - Fawā'id. Edited by: Dr. Muḥammad Kāmil Barakāt. Umm al - Qurā University, 1st ed., 1400–1405

AH.

11. Ibn Mālīk, Badr al - Dīn Muḥammad (d. 686 AH). 1420 AH / 2000. Sharḥ Ibn al - Nāẓim ‘alā Alfīyyat Ibn Mālīk. Edited by: Muḥammad Bāsīl ‘Uyūn al - Sūd. Dar al - Kutub al - ‘Ilmiyya, 1st ed.,

12. Ibn Mālīk, Jamāl al - Dīn Muḥammad (d. 672 AH). Sharḥ Tashīl al - Fawā’id. Edited by: ‘Abd al - Raḥmān al - Sayyid & Muḥammad Badawī al - Makhtūn. Hajar Publishing, 1st ed., 1410 AH / 1990.

13. Ibn Manzūr, Muḥammad ibn Mukarram (d. 711 AH). Lisān al - ‘Arab. Dar Ṣādir, Beirut, 3rd ed., 1414 AH.

14. Ibn Hishām al - Anṣārī, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf (d. 761 AH). Sharḥ Qaṭr al - Nadā wa Ball al - Ṣadā. Edited by: Muḥyī al - Dīn ‘Abd al - Ḥamīd. Cairo, 11th ed., 1383 AH.

15. Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh ibn ‘Alī (d. 643 AH). Sharḥ al - Mufaṣṣal. Dar al - Kutub al - ‘Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 1422 AH / 2001.

16. Al - Anbārī, ‘Abd al - Raḥmān (d. 577 AH). Asrār al - ‘Arabiyya. Dar al - Arqam, 1st ed., 1420 AH / 1999.

17. Abū Ḥayyān al - Andalusī. Al - Tadhyīl wa al - Takmīl fī Sharḥ al - Tashīl. Edited by: Dr. Ḥasan Hindāwī. Damascus & Riyadh, 1st ed., 1418–1434 AH / 1997–2013.

18. Ibn Qayyim al - Jawziyya, Ibrāhīm ibn Muḥammad (d. 767 AH). Irshād al - Sālik ilā Ḥall Alfīyyat Ibn Mālīk. Riyadh, 1st ed., 1373 AH / 1954.

19. Al - Jawharī, Ismā‘īl ibn Ḥammād (d. 393 AH). Al - Ṣiḥāḥ: Tāj al - Lughā wa Ṣiḥāḥ al - ‘Arabiyya. Edited by: Aḥmad ‘Abd al - Ghafūr ‘Aṭṭār. Dar al - ‘Ilm lil - Malāyīn, Beirut, 4th ed., 1407 AH / 1987.

20. Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān (d. 180 AH). Al - Kitāb. Edited by: ‘Abd al - Salām Muḥammad Hārūn. Cairo, 3rd ed., 1408 AH / 1988.

21. Al - Sīrāfī, Abū Sa‘īd (d. 368 AH). Sharḥ Kitāb Sībawayh.

22. Shawqī Ḍayf (d. 1426 AH). Al - Madāris al - Naḥwiyya. Dar al - Ma‘ārif.
23. Al - ‘Ukbarī, ‘Abd Allāh ibn al - Ḥusayn (d. 616 AH). 1406 AH / 1986. Al - Tibyīn ‘an Madhāhib al - Naḥwiyyīn al - Baṣriyyīn wa al - Kūfiyyīn. Edited by: ‘Abd al - Raḥmān al - ‘Uthaymīn. 1st ed.,
24. Al - Fawzān, ‘Abd Allāh ibn Ṣāliḥ. Ta‘jīl al - Nadā bi - Sharḥ Qaṭr al - Nadā.
25. Al - Kūfī, al - Sharīf ‘Umar ibn Ibrāhīm (d. 539 AH). Al - Bayān fī Sharḥ al - Luma‘. Amman, 1st ed.
26. Al - Lubdī, Muḥammad Samīr Najīb. Dictionary of Grammatical and Morphological Terms. Amman, 1st ed., 1405 AH / 1985.
27. Al - Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd (d. 285 AH). Al - Muqtaḍab. Beirut.

